النهار
الجمعة 21 آب 2009 – السنة 77 – العدد 23791


# في التقرير السنوي للهيئة المنظّمة: الاختراق في الخليوي 36% لبنان لا يزال متأخّراً في تقديم خدمات الانترنت السريع

"ان قطاع الاتصالات قادر على ان يصبح محرّكاً للنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية في لبنان، ومصدراً مستداماً ومتجدداً للازدهار الاقتصادي". هكذا، قدّم رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة "تقرير الهيئة السنوي 2008"، معتبرا انه لتحقيق هذا الهدف "تحتاج الحكومة والهيئة الى العمل معا على نحو وثيق لفتح قطاع الاتصالات امام المنافسة".

صحيح ان التقرير عدّد التطلعات والاهداف المستقبلية الرامية الى فتح السوق امام خدمات الاتصالات الاساسية وخصوصاً الخليوي و"الحزمة العريضة" DSL ومعابر الاتصال الدولية وانجاز "مخطط الترقيم الوطني" ونظام ادارته وتنفيذه و"نظام التراخيص الممنوحة لمقدمي الخدمات" و"نظام ادارة حيّز الترددات وترخيصها"، الا ان شحادة اقرّ بسلسلة عوامل اعاقت جهود الهيئة على الوفاء بما وعد به القانون 2002/431 القاضي بانشاء سوق اتصالات دينامية وتنافسية، مشيرا في العوامل المعوقة الى الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في البلد، فضلا عن تأخّر انشاء "ليبان تيليكوم" وارجاء خصخصة عمليات شركتي الهاتف الخليوي وتأجيل تأسيس المديرية العامة للاتصالات في الوزارة لتحلّ محل المديريتين العامتين الحاليتين اللتين يتعيّن دمجهما في "ليبان تيليكوم".

## الاختراق في الخليوي

وتحت عنوان "اطلالة على سوق الاتصالات"، اورد التقرير في الشق المتعلق بالهاتف الخليوي التطورات التي شهدها هذا القطاع بدءا من حزيران 2004 حين قامت شركتا "فالديتي" و"أم. تي. سي. لبنان" بتقديم الخدمات من طريق ادارة شبكتي "موبايل انتريم كومباني 1" و"موبايل انتريم كومباني 2" (أم. تي. سي. توتش) المملوكتين تباعا للدولة، وذلك بموجب عقدي ادارة موقعين مع الدولة.

وبالنسبة الى الخصخصة، تطرق الى اهتمام الهيئة المنظمة للاتصالات باطلاق عملية المزايدة في تشرين الثاني 2007، وانشاء غرفة الكترونية افتراضية للمعلومات المتعلقة بالشبكتين اضافة الى شؤون تنظيمية اخرى، مشيرا الى مبادرة مجلس الوزراء وقف المزايدة بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية، وتمديد احكام الاتفاق مع "أم. تي. سي" مدة شهرين وتكليف وزارة الاتصالات ادارة "موبايل انتريم كومباني 1" مدة شهرين واجراء مناقصة لادارة الشركتين "بعد الاخفاق في مفاوضات التمديد لـ"فالديتي". ومع اجراء المناقصة في كانون الثاني 2009، لفت الى فوز شركتي "اوراسكوم تيليكوم" و"زين" لادارة الشركتين سنة واحدة قابلة للتجديد سنة اخرى فقط.

وبحسب معطيات الفصل الرابع من عام 2008، اورد ان حصة "موبايل كومباني 2" من السوق بلغت نحو 58 في المئة من اجمالي عدد المشتركين، في مقابل 42 في المئة لشركة "موبايل انتريم كومباني 1"، مشكّلة بذلك نسبة اختراق للهاتف الخليوي 36 في المئة مرتفعا بذلك بنسبة 19 في المئة منذ عام 2007، "الا انه لا يزال اقل بكثير من المستوى المتوقع لدول المنطقة التي لديها ارقام مماثلة لحصة الفرد من الناتج القومي المحلي الاجمالي".

وفي الآثار المتوقعة لتحرير القطاع، توقعت الهيئة المنظمة للاتصالات في سيناريو "تأخير تحرير القطاع"، ان خصخصة مشغّلي الخليوي الحاليين قد تحصل سنة 2010، "على ان يدخل المشغّل الثالث الى السوق سنة 2011. وفي هذه الحال، من المتوقع ان تبلغ نسبة اختراق الهاتف الخليوي 60 في المئة (36 في المئة حاليا) على الاقل في غضون اربع سنين من تحرير القطاع. وهذا يعني ان عدد المشتركين في خدمات الهاتف الخليوي سيبلغ نحو 2,66 مليوني مشترك بحلول سنة 2014".

## الهاتف الثابت

وعرض التقرير سوق الهاتف الثابت الذي يقارب حاليا معدّل اختراق بنسبة 68 في المئة من الأسر، وهو مستوى متلائم مع التوقعات قياسا بحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومقارنة بالدول الاخرى في المنطقة.

وتوقع ارتفاع الطلب في سوق الخطوط الثابتة "مع توّسع الانتشار المناطقي لخدمة الانترنت الرقمي السريع على الحزمة العريضة ADSL الذي بدأ في خلال الفصل الاخير من عام 2008 لتغطية نسبة 80 في المئة من مشتركي الخطوط الثابتة، "وسيساهم خفض رسوم الربط واسعار التخابر المحلية على الشبكة الثابتة في تحقيق نمو في استخدام الخطوط الثابتة".

## الحزمة العريضة

وفي تقديم خدمات "الانترنت الرقمي السريع" على الحزمة العريضة DSL منذ منتصف عام 2007 وناهزت نسبة اختراقها 9 في المئة لعدد الأسر نهاية عام 2008، اعتبر "ان لبنان لا يزال متأخرا مقارنة بدول المنطقة في اعتماد الحزمة العريضة. اذ لا يقارن معدل السعر المعروض في لبنان بالمستوى المطلوب لاتصالات حقيقية قائمة على هذه الحزمة. ونظرا الى النقص في السعات الدولية، والى السقف الاصطناعي المحدد من جانب مقدمي الخدمات على سرعة الخطوط، لا يفيد المستخدمون في الوحدات السكنية من الحزمة العريضة في ساعات الذروة، بينما يبقى المستخدمون في الشركات على معاناتهم من الارتفاع الكبير في الاسعار بالنسبة الى حاجات مؤسساتهم".

وأشار الى ان دراسة السوق التحليلية اظهرت ان سوق الانترنت الرقمي السريع لا تزال متأخرة من حيث السعة والخدمات المقدمة والاسعار مقارنة بحاجات المستهلكين والشركات، موضحا ان الهيئة واجهت صعوبات في تحليل اسباب هذا التطوّر البطيء "لعدم توافر معلومات عن خط الانترنت الرقمي السريع من وزارة الاتصالات. لكن، رغم كون بعض المشكلات ناجم عن ممارسات ذات طابع معاكس للمنافسة، يكمن السبب الآخر في شحّ الاستثمارات الضرورية".

## نجاح التحرير

ورأى التقرير ان نجاح عملية تحرير الحزمة العريضة يتوقف على اصدار المراسيم المتعلقة بحقوق المرور والارتفاق على البنى التحتية المتوافرة، بما فيها تلك التابعة لوزارة الاتصالات. وفي ركائز تحرير الحزمة العريضة، اعادة توزيع حيّز الترددات وادارتها، علما ان الهيئة للاستشارات العامة كانت قد اصدرت في تشرين الاول 2008 خطة اعادة توضيب حيّز الترددات، "ذلك ان التوزيع الحالي للحيّز لا يتماشى مع المعايير الدولية، ويحدّ من المنافسة وادخال التكنولوجيات الجديدة وتطوير السوق. كذلك، لا يعكس القيمة الحقيقية لهذا المورد النادر". واوضح ان الغاية من المشروع هي:

- استيعاب زيادة المنافسة والنمو المستقبلي.
- تحسين مردود الدولة من استخدام الحيّز.
- الاستخدام الامثل للحيّز.
- اعادة مواءمة التوزيع الحالي مع ما حدّده الاتحاد الدولي للاتصالات ومع التقدم التكنولوجي.

ورغم المعوّقات السياسية والتخطيطية (نتيجة لظروف البلد السياسية مثلاً)، اعتبر التقرير ان الهيئة تمكنت من تحقيق تقدم مهم في اتجاه اصلاح قطاع الاتصالات وتحريره. وللبحث صلة.

**ف. ب.**

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"